

السلوك الدوري للسياسة المالية في الدول المنتجة للنفط - دراسة حالة الجزائر 2000-2019 -

The procyclical fiscal policy in oil-producing countries - Algeria Case Study 2000-2019

د. فوزي مرابط^{1*} ، د. أسماء فريحة²

¹ جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، faouzii.merabet@gmail.com

² جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، friha.asmaa@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/02 تاريخ القبول: 2023/03/30 تاريخ النشر: 2023/06/10

ملخص:

تمثل السياسة المالية الدورية إحدى الإشكالات الاقتصادية الأساسية في ظل الاعتماد على الموارد غير المتجددة كالنفط، في هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الدورة الاقتصادية ودورية السياسة المالية وخاصة تلك التي تنشأ من تقلبات أسعار الموارد المصدرة وذلك بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2000-2019، وباستخدام منهجية رياضية وقياسية تركز على أعمال (Fedelino & al 2009) و (Villafructe) (2010) & Lopez-Murphy.

خلصت الدراسة إلى أن مدخرات العوائد النفطية سمحت بهامش مناورة لصانعي السياسة في تقليص فجوات الناتج ومن ثم الدورات الاقتصادية، إلا أن أثر هذا الهامش لم يتجاوز المدى القصير، كما خلصت إلى أن السياسة المالية كانت دورية في معظم فترة الدراسة بغض النظر إن كانت توسعية أو انكماشية، مع تسجيل بعض السنوات الإستثنائية والتي كانت فيها السياسة المالية معاكسة للدورة.

الكلمات المفتاحية: دورة اقتصادية، سياسة مالية دورية، عوائد النفط

Abstract:

The cyclical fiscal policy represents one of the main economic problems in light of the dependence on non-renewable resources such as oil. In this context, this study aims to analyze the relationship between the economic cycle and the cyclicity of fiscal policy for Algeria, especially those that arise from fluctuations in the prices of exported resources during the period 2000 -2019, using a mathematical and econometric methodology based on the works of (Fedelino & al 2009) and (Villafructe & Lopez-Murphy, 2010).

The study concluded that the savings of oil revenues allowed policy makers a margin of maneuver to reduce output gaps and then economic cycles, but the impact of this margin did not exceed the short term, and also concluded that the fiscal policy was cyclical in most of the study period, regardless of whether it was expansionary or deflationary, with some exceptional years recorded in which fiscal policy was counter-cyclical.

Keywords: cyclical fiscal policy; economic cycle ; oil revenue

١. مقدمة

إن تحليل التغيرات في السياسة المالية يمر عبر تسليط الضوء على الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير على اتجاه وأداء الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف محددة كتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، التخصيص الفعال للموارد والتوزيع العادل للدخل. عادة ما يتم تنفيذ التعديلات في السياسة المالية من خلال التغيير في تكوين ومستوى الإنفاق الحكومي، في الإيرادات الضريبية أو في الهيكل الضريبي. تعرف السياسة المالية في الدول الغنية بالموارد بعض الخصوصية، حيث تنعكس وفرة هذه الموارد على الميزانية التقديرية، حيث تعتبر الضرائب المفروضة على الربح فعالة نسبياً، فالمستويات العالية من الضرائب في قطاع الموارد الطبيعية منطقية وتسهل اتباع معدلات ضرائب أقل في القطاعات الأخرى، وهو ما يؤدي عادة إلى هيكل إيرادات حكومية متقلب بالنظر لتقلب أسعار السلع المصدرة في السوق العالمي. يخلق عدم اليقين في الإيرادات دورة ازدهار وانحيار في الاستثمار الحكومي مرتبطاً بتقلب الأسعار. هذه الطفرات والانحيات في الإنفاق العام، تعتبر عن سياسة مالية دورية والتي تمثل إحدى الإشكالات الأساسية للسياسة المالية في ظل الاعتماد على الموارد غير المتجددة.

على مدى عقود عديدة، أدت السياسة المالية في الدول النامية إلى تفاقم التقلبات الاقتصادية، فقد شددت الحكومات من القيود المالية خلال فترات الركود ورفعت من الإنفاق خلال فترات الازدهار، وهذا يتناقض بشكل ملحوظ مع الاقتصادات المتقدمة، حيث عادة ما تسهل السياسة المالية الدورة الاقتصادية عن طريق رفع الإنفاق لتحفيز النشاط خلال فترات الركود وسحب هذه الحوافز الإنفاقية خلال فترات الازدهار، أو على الأقل ظلت محايدة. فيما يلي تعمل هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الدورة الاقتصادية ودورية السياسة المالية وخاصة تلك التي تنشأ من تقلبات أسعار الموارد المصدرة بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2000-2019 والسؤال المحوري الذي يتم الإجابة عنه يتمثل في: كيف كانت استجابة السياسة المالية في الجزائر في ظل الدورة الاقتصادية ودورة أسعار النفط؟ وإلى أي مدى كانت هذه السياسات دورية أو معاكسة للدورات الاقتصادية؟

في سياق التساؤل السابق، تختبر الدراسة الفرضيتين التاليتين:

- تتسم السياسة المالية في الجزائر بالدورية خلال الفترة 2000-2019
- ترجع دورية السياسة المالية إلى تأثير تقلبات عوائد النفط وليس الدورة الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تتجلى أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تقديم الإطار النظري لمفهوم دورية السياسة المالية وخاصة في ظل وفرة الموارد غير المتجددة كالنفط.
- تحليل الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ومدى ارتباطها بعوائد النفط.
- توضيح مدى هشاشة الوضعية المالية في الجزائر.

-- تحليل دورية واستجابة الرياسة المالية الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط.

منهجية البحث ومصادر البيانات

تبحث الدراسة تحليل تطورات السياسة المالية، وحيث أن الموضوع متعلق بالاقتصاد الكلي ويتضمن في طياته عملية تقييم لسياسة عمومية، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي للإلمام بالإطار النظري والمحاو الرئيسية للدراسة. تطلبت عملية تتبع تطورات السياسة المالية في الجزائر الاعتماد على المنهج التحليلي والذي يسمح باستبطان النتائج والتفسيرات، وللتحقق من اتجاه استجابة السياسة المالية تم الاعتماد على المنهج

التجريبي من خلال استخدام مقاربات رياضية وقياسية مقترحة من قبل (Fedelino & al 2009) و (Villafrute & Lopez-Murphy, 2010).

تم الاعتماد من خلال هذه الدراسة على عدة مصادر للبيانات، وذلك بغية الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات المفيدة لموضوع البحث، فبالنسبة للمتغير الرئيسي والمتمثل في السياسة المالية في الجزائر تم اللجوء على الديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة إلى تقارير بنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والمالية، وكذلك الموقع الإلكتروني لوزارة المالية وموقع موازنة الدولة بما تتضمنه من بيانات عن الموازنة وقوانين المالية بالنسبة لفترة الدراسة.

أولاً: السلوك الدوري للسياسة المالية: تأصيل نظري

على مدار سنوات (منذ 1997)، جادل أدب كبير ومتزايد بأن هناك فرقاً أساسياً بين كيفية إدارة السياسة المالية في البلدان النامية مقارنة بالبلدان الصناعية، ففي حين أن ها في هذه الأخيرة إما محايدة أو عكسية، نجد أنها في البلدان النامية إلى حد كبير دورية Procyclical. كان (Gavin & Perotti 1997)¹ أول من لفت الانتباه إلى حقيقة أن السياسة المالية في أمريكا اللاتينية بدت وكأنها دورية، ثم اعتبرها (Talvi & Véghis 2005)² أنه على الرغم من كونها ظاهرة أمريكية لاتينية، إلا أنه يبدو أن السياسة المالية الدورية هي القاعدة في كل العالم النامي، كما اعتبر أن العلاقة بين المكون الدوري للاستهلاك الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي إيجابية لكل من البلدان النامية البالغ عددها 36 بلداً في عينتهم (بمتوسط 0.53)، وفي تناقض حاد يبلغ متوسط الارتباط لبلدان مجموعة السبع الصفر. في الوقت الحالي، توصل عدد كبير من المؤلفين إلى استنتاجات مماثلة لدرجة أن دورية السياسة المالية في البلدان النامية أصبحت تعتبر واقعاً.

1. الدورة الاقتصادية ودورية السياسة المالية

أدت العوامل الخارجية، وكذلك التقلبات في الظروف المالية العالمية وأسعار السلع إلى الكثير من الصعود والهبوط الاقتصاديين في الدول النامية، كما أن السياسة الداخلية لعبت دوراً مهماً للغاية، لقد فاقمت السياسة المالية -على وجه الخصوص- تاريخياً من التقلبات الاقتصادية بدلاً من الحد منها، وذلك لأن سهولة الوصول إلى الأموال خلال فترات التوسع الاقتصادي دفعت بالحكومات في كثير من الأحيان إلى زيادة الإنفاق. بالمقابل، عندما سقطت الاقتصادات في الركود أو واجهت وقفاً مفاجئاً لتدفقات رأس المال، كان على الحكومات عموماً خفض الإنفاق و/أو رفع الضرائب، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة. ومما سبق هناك ثلاث حالات يمكن أن يسلكها الإنفاق العام خلال الدورة الاقتصادية:

(1) الإنفاق المحايد Neutral Expenditure، والذي يعكس سياسة مالية مستقرة على اختلاف

مراحل الدورة الاقتصادية.

(2) الإنفاق الدوري Procyclical Expenditure، أو السياسة المالية الدورية والتي تتصف بأنها سياسة تتخللها زيادة للإنفاق العام وتخفيض للضرائب في فترات الإزدهار في المقابل تخفيض للإنفاق وزيادة للضرائب في فترات الركود.

(3) الإنفاق المعاكس Counter-Cyclical Expenditure والذي يعكس سياسة مالية معاكسة، فعلى

عكس السياسة المالية الدورية، يتخلل هذا النوع تخفيض للإنفاق خلال فترات الإزدهار والرفع منه خلال فترات الركود في محاولة لإنعاش الاقتصاد.

حسب النظرية الكينزية، يفترض أن تعمل الأسعار والأجور على إحداث تعديل فوري للأسعار استجابة لتقلبات الطلب، وبالتالي تساعد السياسة المالية المعاكسة Counter-Cyclical Fiscal Policy للدورات الاقتصادية الاقتصادية على التكيف بشكل كامل وبسرعة أكبر مع مثل هذه التقلبات، لذلك يجب أن تعمل

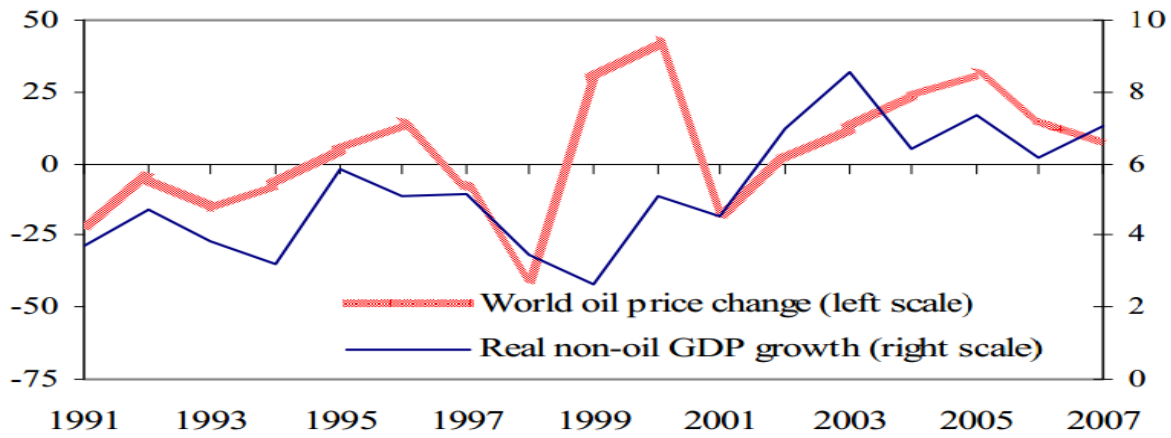
السياسة المالية على تسهيل الدورة الاقتصادية بفعالية من خلال خفض الضرائب وزيادة الإنفاق في الأوقات الصعبة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مع تقليل النفقات وزيادة المدخرات في الأوقات الجيدة. عادة ما يكون المكون الاجتماعي في السياسة المالية معاكساً للدورة، على الرغم من أنه قد يكون أقل أهمية بالنسبة للبلدان النامية ، حيث تكون شبكات التأمين الاجتماعي أقل تطوراً. إلا أن هناك دراسات أخرى مثل (del Granado & al 2010)³ والتي بينت العكس وأن الإنفاق على التعليم والصحة هو دوري في البلدان النامية وكذلك في البلدان المتقدمة. وذلك في كل من الأوقات الجيدة والسيئة، ولكن أكثر من ذلك خلال الأوقات الجيدة وأخيراً ، تميل درجة الدورية إلى الارتفاع كلما انخفض مستوى التنمية الاقتصادية. لقد خضع موضوع تفاعل السياسة المالية مع الدورة الاقتصادية لتحقيق تجريبي واسع، وقد كانت العديد من النتائج تشير إلى أن السلوك الدوري للسياسة المالية يختلف باختلاف البلدان حسب مجموعة الدخل. في الماضي، بينما كانت البلدان الصناعية تميل إلى اتباع سياسة مالية معاكسة Counter-cyclical للدورات الاقتصادية أو في أسوأ الأحوال محايدة Acydical ، كانت البلدان النامية تميل إلى اتباع سياسة مالية دورية: فقد زادت الإنفاق (أو خفضت الضرائب) خلال فترات التوسع وخفضت الإنفاق (أو رفعت الضرائب) خلال فترات الركود (Frankel & al 2013)⁴ ، وعادة ما يتم استخدام الأرصد الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، عند تقييم دورية السياسة المالية. وقد اعتبر (Ilzetzki & Vegh 2008) أن المكون الدوري لعائدات الضرائب يستحث حركة تلقائية بين الأرصد الحكومية والدورة الاقتصادية (Balázs⁵ Egert, 2014).

يمكن العثور على نمط مماثل للدورية على الجانب الضريبي، من خلال التركيز على معدلات الضرائب بدلاً من الإيرادات، على الرغم من صعوبة الحصول على أدلة عبر البلدان يجد كل من (Vegh & Vuletin 2012)⁶ ، أن السياسة الضريبية كذلك عمومًا هي سياسة حيادية في البلدان الصناعية ولكنها دورية في البلدان النامية. علاوة على ذلك ، مثل الكثير من التقلبات في جانب الإنفاق، وجدا أيضًا أن السياسة الضريبية أقل حيادية / أكثر معاكسة للدورية ، كلما كانت الجودة المؤسسية أفضل (على سبيل المثال ، تقليل الفساد والجودة البيروقراطية) وكلما كان الاقتصاد أكثر تكاملاً مالياً. والملاحظة الأخيرة هي أن الدول ذات سياسة الإنفاق الدورية هي نفسها تعرف سياسة ضريبية أكثر دورية والعكس صحيح. بمعنى آخر، يتم تنفيذ سياسات الضرائب والإنفاق عادة بطريقة متماثلة خلال الدورة الاقتصادية (Vegh & Vuletin 2012)⁷.

2. دورية السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط

يعتمد أداء الاقتصاد الكلي في البلدان المصدرة للنفط إلى حد كبير على التطورات في أسعار النفط العالمية. لقد أشارت العديد من الدراسات التجريبية والنظرية إلى الارتباط بين تقلبات أسعار النفط والدورة الاقتصادية، حيث أن النمو الاقتصادي وحتى نمو الإنتاج غير النفطي يميل إلى الانتعاش خلال فترات ارتفاع أسعار النفط ويتباطأ عندما تنخفض الأسعار، الشكل 01 يوضح هذا الارتباط.

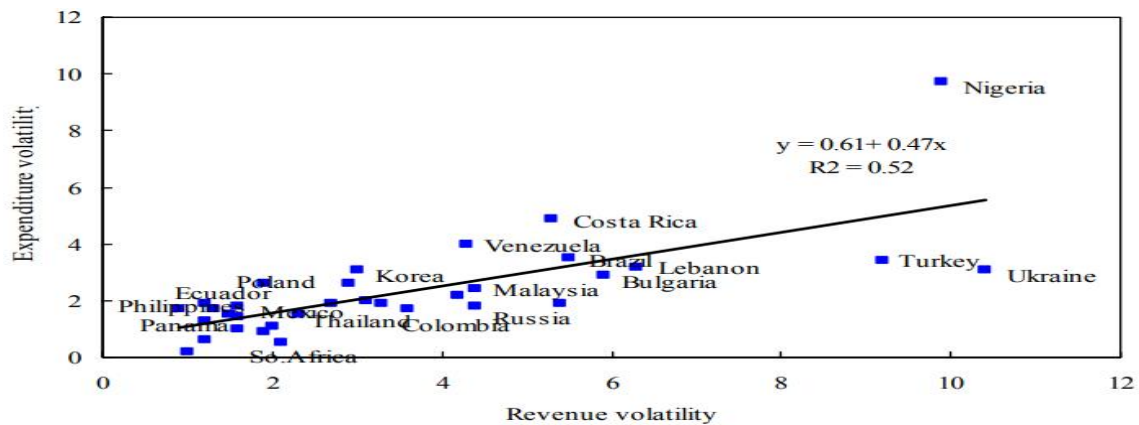
الشكل 01: تطور أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمجموعة من الدول المصدرة للنفط



Source : Aasim M. Husain, Kamilya Tazhibayeva, and Anna Ter-Martirosyan 2008 : « Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries », IMF Working Paper N 08/253, International Monetary Fund, washington, DC, P 3.

البيانات المجمعة من 10 دول مصدرة للنفط تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية (حوالي 0.4) بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي وتغيرات أسعار النفط ، فعلى مدى العقد ونصف العقد كان الارتباط أقوى في البلدان التي يمثل فيها قطاع النفط حصة كبيرة نسبياً من الاقتصاد (Aasim M.Husain & al 2008)⁸. علاوة على ذلك، هناك أيضاً أدلة شاملة على سلوك السياسة المالية خلال الدورة الاقتصادية والتي تظهر أن النتائج المالية أكثر تقلباً ودورية في الاقتصادات النامية منها في البلدان الصناعية. يوضح الشكل 02 الارتباطات بين تقلبات الإيرادات العامة والنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1990 و 2002 ، وقد تم قياس تقلب النتائج المالية من خلال الانحراف المعياري السنوي لإجمالي النفقات العامة والإيرادات خلال فترة العينة 1990-2002 (Alfredo Baldini 2005)⁹

الشكل 02: تقلب الانفاق العام والإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول



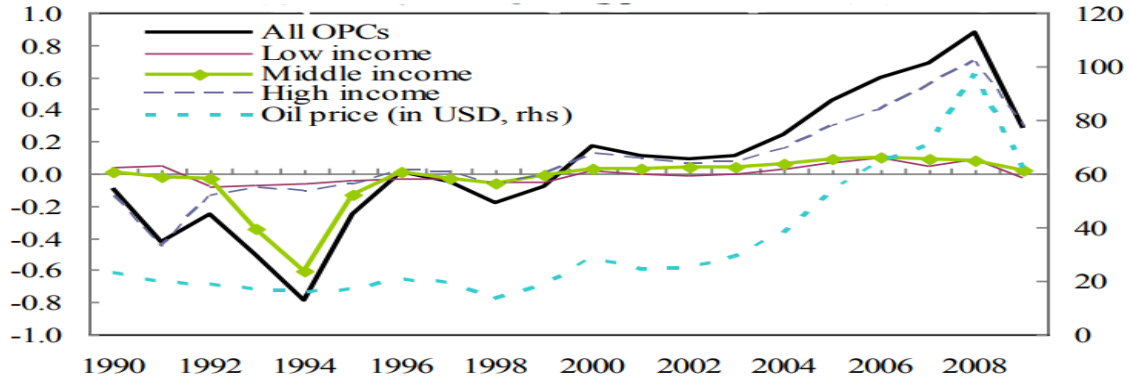
Source : Alfredo Baldini 2005, « Fiscal Policy and Business Cycles in an Oil-Producing Economy: The Case of Venezuela, IMF Working Paper N 05/237 , International Monetary Fund, Washington, DC, P 30

يلاحظ أن تقلب الإنفاق العام مرتبط بتقلب الإيرادات بعلاقة خطية، فالمتوسط السنوي لتقلب الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع مقابل المتوسط السنوي لتقلب الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعينة من 33 دولة للفترة 1990 إلى 2002. يشير هذا التقدير إلى الحقائق التالية (Alfredo Baldini 2005)¹⁰: أولاً، هناك علاقة إيجابية قوية بين تقلب الإيرادات والنفقات، حيث أن زيادة نقطة مئوية في تقلب الإيرادات تزيد من تقلب الإنفاق بنسبة 1.1 في المائة تقريباً. علاوة على ذلك، فإن معامل التحديد $R^2=0.52$ يشير إلى أن تقلب الإيرادات وحده يفسر ما يصل إلى 52 في المئة من التباين في تقلب الإنفاق. ثانياً، تميل دول النفط والبلدان التي لديها سلع تصدير رئيسية - مثل البرازيل وكوستاريكا ونيجيريا وفنزويلا - إلى إظهار أعلى التقلبات في كل من الإيرادات والنفقات. حيث سجلت فنزويلا تقلبات كبيرة في إيرادات ونفقات القطاع العام، فبلغ متوسط الانحراف المعياري السنوي حوالي 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2002.

وهنا يطرح التساؤل: لماذا قد يواجه بلد ما تقلبات الإيرادات؟ ولماذا يبدو أن تقلب الإيرادات يعزز تقلب الإنفاق أيضاً؟ تميل أسعار النفط إلى التقلب الشديد في بيئة غير مؤكدة وغير متوقعة لعدة أسباب. لذلك، في ظل عدم وجود استراتيجيات للتحوط من مخاطر أسعار النفط، فإن تقلب أسعار النفط سيؤثر بشكل مباشر على عائدات النفط التي تمثل تاريخياً بالنسبة للبلدان المنتجة له مثل فنزويلا حصة كبيرة من إجمالي الإيرادات. تؤثر التقلبات الكبيرة التي تعرفها أسعار النفط والتي لا يمكن التنبؤ بها بشكل كبير على الأرصدة المالية في البلدان النامية المنتجة للنفط، حتى أن انخفاض صغير للأسعار، على سبيل المثال، قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات التمويلية، حيث أن صادرات هذه البلدان ليست متنوعة وإيرادات النفط تمثل جزءاً كبيراً من إجمالي الإيرادات (Nese Erbil 2011)¹¹.

إن الهيكل السياسي، المؤسسي أو للميزانية في هذه البلدان، فضلاً عن عجزها عن تراكم الأصول المالية أو الوصول إلى أسواق الائتمان، يجبر الحكومات على الاستجابة لتقلب أسعار النفط من خلال اتباع سياسات مالية دورية. يظهر عدد كبير من الدراسات أن السياسات المالية الدورية لها آثار ضارة على البلدان النامية، فعندما تخفض الحكومات الإنفاق استجابةً لانخفاض عائدات النفط، يتضرر الفقراء بسبب شبكة التأمين الضعيفة، كما يضعف النمو طويل الأجل عندما تخفض الحكومات النفقات الرأسمالية وتسحب الموارد من المشاريع الإنتاجية. الشكل 03 يوضح التغيرات التي يعرفها رصيد الميزانية الكلي تبعاً للتغيرات التي تعرفها أسعار النفط خلال الفترة 1990-2008 بالنسبة لـ 28 دولة منتجة للنفط.

الشكل 03: رصيد الميزانية الكلي لمجموعة من الدول في ظل تغيرات أسعار النفط



Source : Nese Erbil 2011, « Is Fiscal Policy Pro-cyclical in Developing Oil-Producing Countries? », IMF Working Paper N 11/171, International Monetary Fund, Washington, DC, P 3.

بالنسبة لمجموع الدول « All OPCs » الملاحظ هو أن التغيرات في الرصيد تتبع تغيرات أسعار النفط « Oil Price » ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تقسيمات مجموع الدول حسب الدخل، نجد أن رصيد الميزانية للدول منخفضة الدخل ¹² « Low Income » - والتي تمثل الحصة الكبيرة من العينة- في مجموعها أقل ارتباطا بتغيرات أسعار النفط مقارنة بالدول متوسطة الدخل ¹³ « Middle Income » ، أما الدول عالية الدخل ¹⁴ « High Income » فهي التي تعرف الارتباط الأعلى.

ثانيا: السلوك الدوري للسياسة المالية في ظل تقلب الإيرادات النفطية 2000-2019

أدت العوائد النفطية في بداية سنوات الثمانينات إلى اتباع "برنامج ضد الندرة Programme Anti-Punerie" « PAP » والذي هدف إلى توفير مختلف السلع الاستهلاكية بأسعار مدعومة، والتي يمكن اعتبارها سياسة توسعية بامتياز. كما أدت الصدمة البترولية منتصف سنوات الثمانينات -والتي أعقبتها عشرية من أسعار النفط المنخفضة خلال التسعينات- إلى إجراءات مالية انكماشية مع تعديلات مفاجئة وقاسية. هذه السياسة المالية المتذبذبة تبعا لتقلبات أسعار النفط تنسم بالدورية، حيث اتجهت الحكومات المتعاقبة إلى التوسع المالي في ظل وفرة الموارد، والانكماش في حل شح الموارد بالنظر لعدم اتباع سياسات اقتصادية كفيلة باستثمار وفرة الموارد لخلق موارد أخرى مستدامة كفيلة بضمان الاستقرار المالي وتفاذي الدورية وما يترتب عنها من أضرار اقتصادية.

في هذه المرحلة من الدراسة يتم تحليل مدى دورية السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 والسؤال المحوري الذي يتم الإجابة عنه يتمثل في: كيف كانت استجابة السياسة المالية في الجزائر في ظل

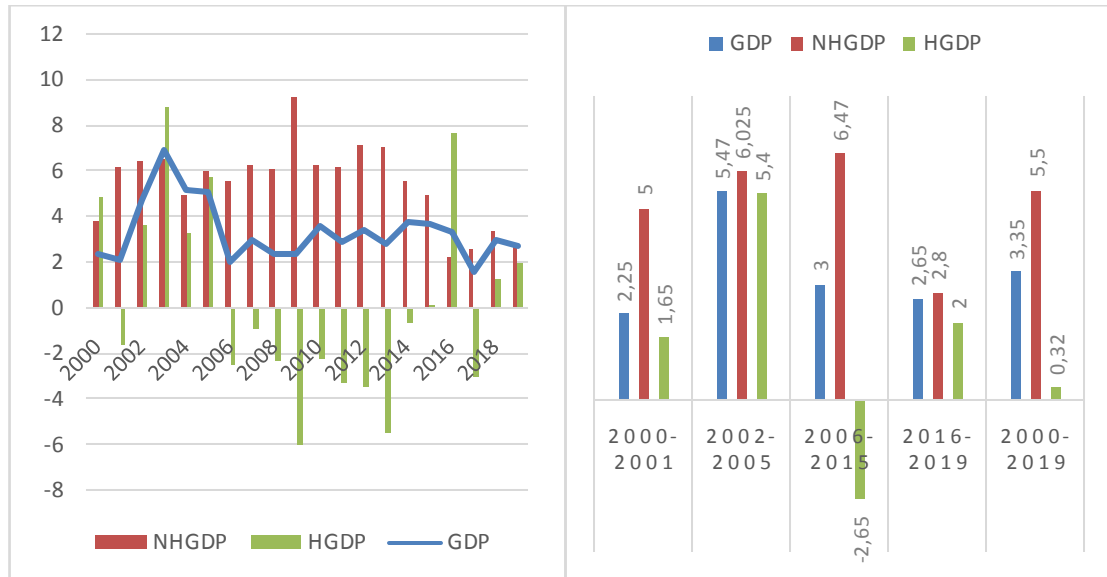
الدورة الاقتصادية ودورة أسعار النفط؟ وإلى أي مدى كانت هذه السياسات دورية أو معاكسة للدورات الاقتصادية؟ الإجابة عن هذا السؤال يتم مبدئياً من خلال (1) تحليل الدورة الاقتصادية في الجزائر، ومن ثم (2) تحليل الوضعية المالية من خلال بعض المؤشرات ، وأخيراً (3) اختبار دورية السياسة المالية ودرجتها. الافتراضات الأولى تشير إلى أن الموقف المالي في الجزائر رهش لأنه يعتمد على عائدات النفط المتقلبة، ومع ذلك من المهم أيضاً تقييم ما إذا كانت النتائج المالية التي لوحظت خلال هذه الفترة ترجع إلى تأثير الدورة الاقتصادية وبالتالي ذات الطبيعة المؤقتة الانتقالية أو كنتيجة للإجراءات الحكومية. للقيام بذلك من الضروري التمييز بين المكونات التقديرية والدورية لمتغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية

1. تحليل الدورة الاقتصادية

إن أحد الأدوار الرئيسية للسياسة المالية على المدى الطويل والقصير، هو ضمان استقرار الاقتصاد الكلي. بشكل رئيسي، يجب أن يستقر الأداء الاقتصادي العام من خلال ضمان تقليص فجوة الإنتاج على المدى الطويل والقصير. يتم تقييم كيفية استجابة السياسة المالية للتقلبات الاقتصادية، من خلال فحص العلاقة بين التوازن المالي الأساسي (كمقياس للموقف المالي) وفجوة الناتج (كمقياس للدورة الاقتصادية). الرصيد الأساسي هو الفرق بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي باستثناء تكلفة خدمة الديون. فجوة الإنتاج هي انحراف الناتج الفعلي عن الإمكانيات في عام معين. يتم حسابه باستخدام طريقة مرشح Hodrick-Prescott (HP). لتحليل ديناميكية الدورة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، وكخطوة أولاً يتم تحليل تطورات الناتج المحلي الإجمالي من خلال معدلات النمو الاقتصادي (الشكل 4) وذلك وفق التقسيمات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي GDP: بالنسبة للمتوسط السنوي يلاحظ أنه بلغ 3.35%، وهو مستوى ضعيف نسبياً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الاقتصاد الجزائري إقتصاد دولة نامية مازالت بعيدة عن مستوى امكانياتها، وإذا أخذنا بعين الاعتبار التقسيمات وفق الفترات التي عرفت معدلات نمو متقاربة يلاحظ أنه بالنسبة للفترة 2000-2001 كان المتوسط أقل من متوسط الفترة ككل وبلغ 2.25% ونفس الأمر بالنسبة للفترات 2006-2015 (3%) و2016-2019 (2.6%).

الشكل 4: تطورات النمو الاقتصادي 2000-2019



المصدر: من اعداد الهاثان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

- الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المحروقات **HGDP** : لقد بلغ متوسط نمو هذا القسم من الناتج المحلي الإجمالي 0.32% خلال الفترة 2000-2019، إلا أن هذا المعدل لا يقدم الصورة الكاملة لتطورات قطاع الطاقة في الجزائر. يرتبط الناتج المحلي لقطاع المحروقات بتقلبات أسعار النفط لهذا تنعكس هذه التقلبات على معدل نمو القطاع ككل، حيث يلاحظ بالنسبة للفترات المقسمة أن معدل النمو بلغ 1.65% بالنسبة للفترة 2001-2000، و 5.4% (2005-2002)، و 2.65% (2015-2006) وأخيرا 2% (2016-2019).

- الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات **NHGDP** : بالنسبة لهذا القسم الذي يستثني ناتج قطاع المحروقات، والذي يعبر عن الاقتصاد الحقيقي، يلاحظ أنه يعرف مستويات أكثر استقراراً وأعلى من تلك المسجلة بالنسبة لنوعين الآخرين، حيث سجل 5.5% كمتوسط للفترة 2000-2019، في حين 5% بالنسبة للفترة 2001-2000 و 6.025% (2005-2002) و 6.47% (2015-2006) وأخيرا 2.8% بالنسبة للفترة 2016-2019.

إن تحليل النمو الاقتصادي لا يقدم الصورة الشاملة عن الدورة الاقتصادية في الجزائر، بل إن فجوة الناتج Output Gap هي التي تسمح بتحديد الحيز الزمني للدورة وكذلك حداثتها. يستخدم في حساب فجوات الناتج العديد من النماذج، من أبرزها مرشح Hodrick-Prescott HP. مرشح HP عبارة عن مرشح خطي يحسب السلاسل السلسة Smoothed Series، Y_t^* من Y_t وذلك من خلال تقليل تباين y_t حول y_t^* ، ويتم تقديمه على الشكل التالي (Cyrus Mutuku, 2015):¹⁵

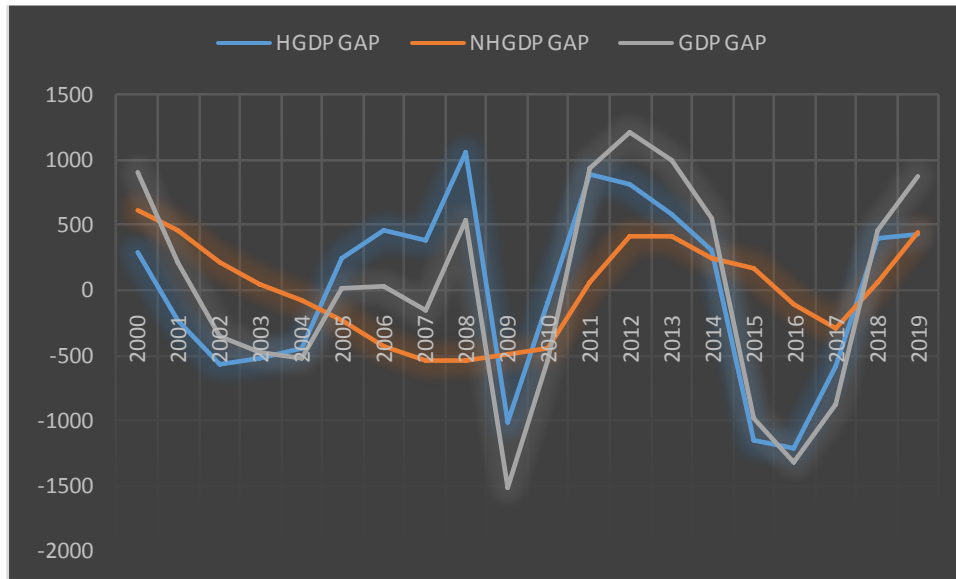
$$\text{Min} \sum_{t=0}^T (y_t - y_t^*)^2 + \lambda \sum_{t=2}^{t=1} (y_{t+1} - y_t^*) - (y_t^* - y_{t-1}^*)^2$$

حيث λ هي معلمة تتحكم في سلاسة السلسلة.

عندما تكون فجوة الناتج إيجابية، فهذا يعني أن الاقتصاد يعمل فوق الإمكانيات ومن المحتمل أن يتسبب الطلب الكلي في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وبالمثل، تشير فجوة الناتج السلبية إلى أن الاقتصاد يعمل أدنى من إمكانياته. يجب أن تكون السياسة المالية المعاكسة للدورة توسعية (تسجيل عجز أولي) عندما تكون فجوة الناتج سلبية، وانكماشية عندما تكون الفجوة إيجابية (تسجيل فائض الأساسي).

الشكل 5 يوضح فجوات الناتج بالنسبة للاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة 2000-2019، وهي فترة عرفت تقلبات كبيرة لأسعار النفط، وبالنظر لمكانة القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري قد تهيمن تقلبات السوق العالمي للنفط على تحليل الدورة الاقتصادية في الجزائر، لهذا الغرض تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات NHGDP والتي تعكس الدورة الاقتصادية للاقتصاد الحقيقي. كذلك يبين الشكل الناتج المحلي المتضمن لقطاع المحروقات GDP والذي يعكس أيضا بالإضافة إلى تطورات الاقتصاد الحقيقي تطورات قطاع المحروقات، وأخيرا ناتج قطاع المحروقات HGDP الذي يعكس بقوة تطورات أسعار المحروقات.

الشكل 5: الدورة الاقتصادية في الجزائر 2000-2019



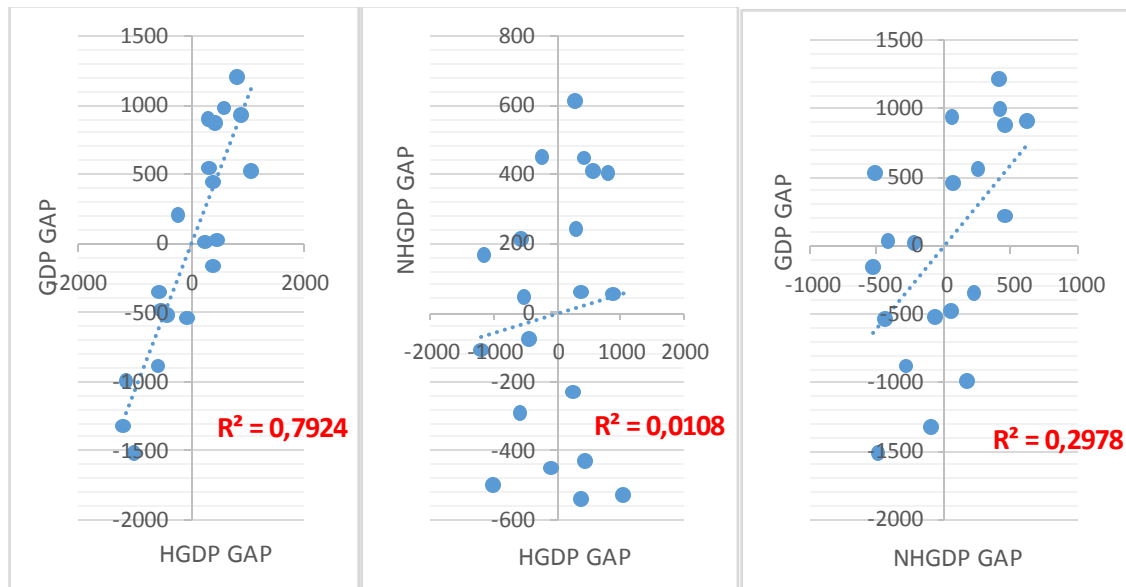
المصدر من اعداد الهاحثان بالاعتماد على مرشح HP واستخدام برمجية Eviews

الملاحظ من الشكل أن فجوات الناتج بالنسبة لـ GDP و HGDP متشابهة إلى حد كبير وأكثر حدة بالمقارنة مع NHGDP. حيث يلاحظ أنها عرفت (GDP & HGDP) ثلاث دورات اقتصادية خلال الفترة المعنية. الأولى كانت ما بين (2000-2008) أي أنها استغرقت حوالي 8 سنوات، وقد تمثل الركود سنة 2003. الدورة الثانية كانت في الفترة ما بين سنتي 2008 و 2012، وتعتبر هذه الدورة سريعة وحادة الهبوط فقد استغرقت 5 سنوات، و تمثل الركود سنة 2009. بالنسبة للدورة الأخيرة فكانت بين 2012 و 2019 وقد تمثلت سنة الركود في 2016. النتيجة التي يمكن الخروج بها هي أن هذه الدورات تعكس بشكل كبير تقلبات أسعار النفط، ففي سنة 2003

كانت أسعار النفط منخفضة وقد مثلت الانطلاقة بالنسبة للطفرة النفطية 2003-2008 ، وكذلك سنة 2009 والتي مثلت سنة بعد الصدمة البترولية لـ 2008 ، وأخيرا 2016 والتي تمثل ذروة الانخفاض بعد الصدمة النفطية لـ 2014، و بنفس الطريقة يمكن ملاحظة فترات الازدهار التي كانت مرتبطة بطفرات أسعار النفط.

بالنظر إلى فجوات NHGDP يلاحظ أن الاقتصاد عرف دورات أقل من حيث العدد والحدة. حيث يمكن ملاحظة دورتين خلال الفترة المعنية، الأولى 2000-2012 والثانية 2013-2019. وتمثلت سنوات الركود في 2007 وبالنسبة للثانية في 2017. الملاحظة الأولية تشير إلى أن فترات الركود متقاربة مع تلك المسجلة بالنسبة للنتائج المتضمن القطاع النفطي، وهو ما يشير إلى وجود ارتباط (مباشر أو غير مباشر) بين فجوات ناتج الاقتصاد الحقيقي وفجوات ناتج الاقتصاد النفطي.

الشكل 06: الارتباط بين فجوات الناتج



المصدر: من اعداد الهاحثان بالاعتماد على مخرجات مرشح HP و بيانات ONS

الشكل السابق يوضح ارتباط فجوات الناتج المحلي الإجمالي بفجوات ناتج القطاع النفطي بنسبة 88% و بنسبة 53% بالناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، وهو ما يفسر تتبع الدورة الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي مسار الدورة الاقتصادية للناتج المحلي لقطاع المحروقات ولكن بشكل أقل حدة. يلاحظ أيضا ارتباط فجوات الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بفجوات قطاع المحروقات ولكن بنسبة ضعيفة تقدر بـ 10% و

هو ما يشير إلى أن الدورة الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات تؤثر على الدورة الاقتصادية للاقتصاد الحقيقي ولو بشكل غير مباشر.

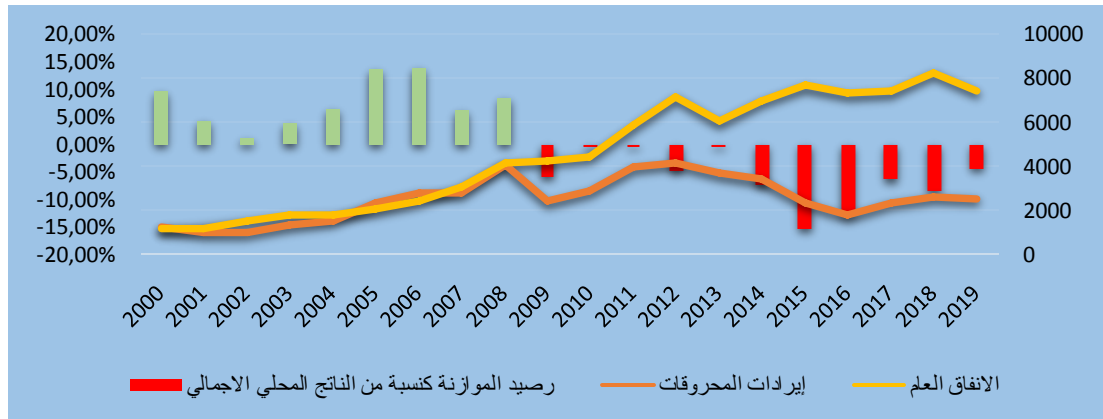
2. هشاشة الوضعية المالية

ان تحديد استجابة السياسة المالية ان كانت توسعية أو انكماشية لا يكون من خلال توصيف توجهات الانفاق العام فقط، وانما من خلال مؤشرات مالية تربط بين حالة رصيد الموازنة و الدورة الاقتصادية. المؤشر الذي يربط بين هذين الأخيرين يتمثل في الرصيد الأساسي للميزانية المعدل دوريا.

1.2 تطورات رصيد الميزانية

من المؤشرات الأساسية لتحليل الوضعية المالية نجد رصيد الموازنة الأساسي وهو الرصيد الذي لا يتضمن في حسابه الفوائد التي تدفعها الحكومات على القروض العامة بالمقارنة مع الرصيد الكلي Overall Balance. عرف رصيد الميزانية للجزائر خلال الفترة 2000—2019 تطورات كبيرة يبرزها الشكل 6.

الشكل 07:رصيد الموازنة في ظل تطورات إيرادات المحروقات والانفاق 2000-2019



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الخزينة العامة

المتغيرات الموضحة في الشكل السابق تتمثل في:رصيد الموازنة الأساسي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي يوضح حالات الفائض والعجز التي تسجلها الميزانية. كذلك يلاحظ متغير الانفاق العام المقاس بالأسعار الجارية، وبالنظر إلى خصوصية اقتصاد الجزائر يتضمن الشكل تغيرات إيرادات المحروقات بالأسعار الجارية. الملاحظة الأولى التي يمكن الخروج بها تتمثل في أن الفترة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين بالنظر لحالة الفائض أو العجز، حيث أن الجزائر عرفت 9 سنوات من الفائض الموازي 2000-2008 و 11 سنة من العجز الموازي 2009-2019. بالنسبة لهذه الأخيرة يلاحظ أنه عرفت بعض التذبذبات في شدة العجز تبعا لتقلب

عوائد المحروقات في ظل اتجاه تصاعدي للانفاق العام، وتعتبر السنوات 2014-2016 الأكثر تضرراً ماليا والتي تزامنت مع الصدمة النفطية.

إن تقييم الموقف المالي في الدول المصدرة للموارد غير المتجددة Non-renewable Resource Export Countries NRECs على أساس نسب التوازن الأولية إلى الناتج المحلي الإجمالي سيكون مضللاً لعدة أسباب (Mauricio Villafuerte & al 2010)¹⁶:

- في الدول المصدرة للموارد غير المتجددة (كالنفط)، الرصيد الأساسي ليس مؤشراً جيداً لتقييم أثر السياسة المالية على الطلب المحلي لأنه لا يأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لإيرادات الموارد غير المتجددة. هذه الأخيرة تنشأ إلى حد كبير من الخارج وبالتالي لا تؤثر على القوة الشرائية للأعوان الاقتصاديين المحليين. وبالتالي، من المتوقع أن يكون للتغيرات في الرصيد الأساسي الناشئة عن التقلبات في هذه الإيرادات آثار محدودة على الطلب المحلي.

- التحليل في هذه الحالة لا يوضح تأثير الدورة الاقتصادية غير الناشئة عن الموارد غير المتجددة وكذلك تأثير الإيرادات الحكومية الناشئة عن الموارد غير المتجددة

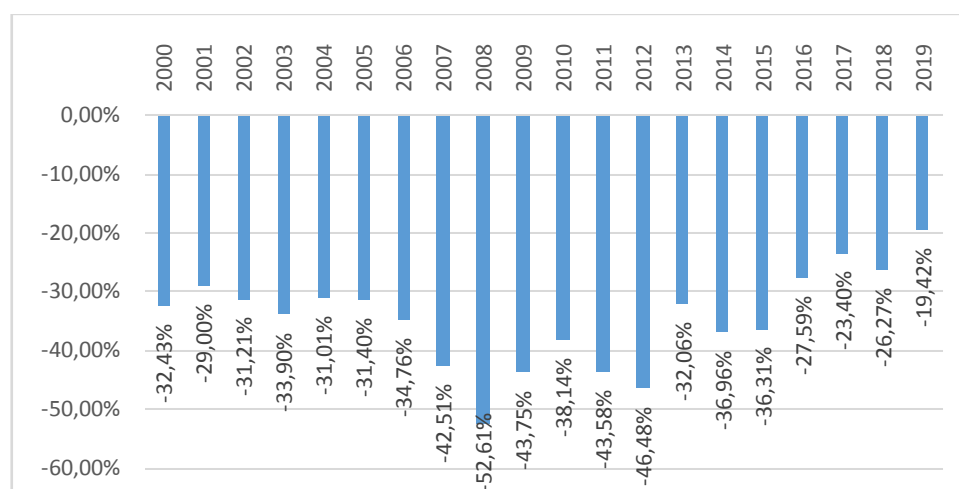
- يمكن أن يكون لأسعار الموارد تأثيرات كبيرة على النسب الملحوظة للمتغيرات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لأن عوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للموارد وغير الموارد يمكن أن تنحرف بشكل ملحوظ في كثير من الأحيان، مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي متقلباً إلى حد كبير. وبالتالي يمكن أن تؤدي التغيرات في أسعار الموارد إلى تغييرات كبيرة في مؤشرات السياسة المالية التقليدية التي تجعل تفسيرها صعباً.

حاول¹⁷ (Vladkova-Hollar & al 2008) معالجة القضيتين الأولى والثانية المذكورة أعلاه من خلال التمييز بين إيرادات الموارد وغير الموارد، ومن خلال تقدير المستوى "الهيكلية" لكل منها على حدة، ووصفوا الموقف المالي من خلال تحليل التغيرات في الأرصدة المالية الهيكلية المقدرة، وحددوا الأرصدة المالية الهيكلية على أنها مجموع الموارد الهيكلية والإيرادات غير الصافية بعد الإنفاق الحكومي، ووصفوا الموقف المالي من خلال تحليل التغيرات في الأرصدة المالية الهيكلية المقدرة. العيب الرئيسي لهذا النهج هو أن المستوى "الهيكلية" لإيرادات الموارد يخضع لعدم اليقين بشأن التقديرات الرئيسية الناتجة عن التطور الشديد والتقلبات غير المتوقعة لأسعار الموارد وطبيعة العملية العشوائية التي تدفعها.

لأسباب التي نوقشت أعلاه، ولتقييم الموقف المالي في الدول المصدرة للموارد NRECs، من الأفضل تجريد إيرادات الموارد الحكومية، وتجنب تقديرات الإيرادات الهيكلية للموارد، والامتناع عن استخدام إجمالي الناتج المحلي كعامل للتحجيم. يفي الرصيد الأساسي خارج الموارد المصدرة (المحروقات في حالة الجزائر) Non-Hydrocarbon Primary Blance NHPB المقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات Non-Hydrocarbon Gross Domestic Product NHGDP.

(كنسبة من الناتج المحلي خارج المحروقات)

الشكل 08: توازن الميزانية خارج إيرادات المحروقات 2000-2019

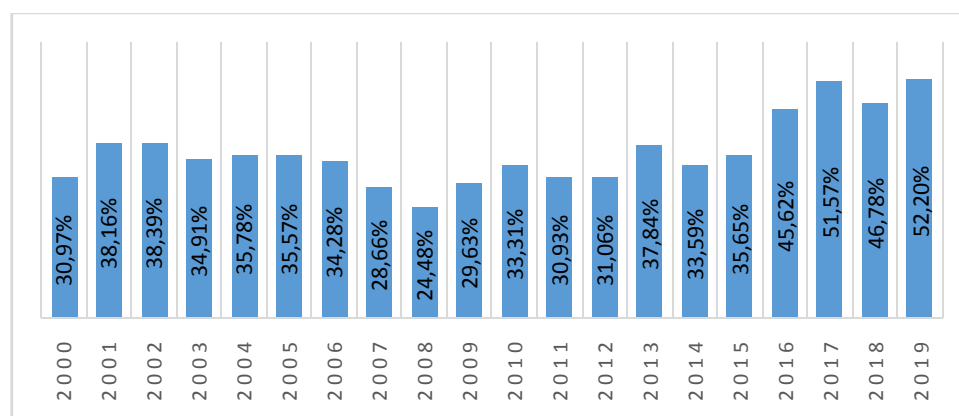


المصدر: من اعداد الهاثان بالاعتماد على بيانات الخزينة العمومية

يقدم الشكل السابق صورة مختلفة عن تلك الموضحة في الشكل 07 ، حيث أن الجزائر عرفت عجزا مستمرا خلال كامل الفترة وبنسب عالية جدا كانت أقلها 19.42 % وذلك بالنسبة لسنة 2019 وهذا بعد الإجراءات التقشفية التي تم تبنيها بعد الصدمة النفطية لسنة 2014. لقد تم تسجيل معدل العجز الأعلى سنة 2008 و التي بلغت 52.61 % متزامنا مع الارتفاع التاريخي لسعر النفط وذروة الانفاق العام في ظل تنفيذ برامج الاستثمار العام والتي تم توضيح حجمها سابقا.

إن الصورة الأوضح لمدى هشاشة الوضعية المالية في الجزائر يمكن استخراجها من المقارنة بين الإيرادات خارج المحروقات والنفقات العامة. تتم هذه المقارنة انطلاقا من أن الإيرادات خارج المحروقات تعبر عن إيرادات من مصادر متجددة ولا تخضع للتقلبات مثل تلك التي تعرفها إيرادات المحروقات، وبالتالي فهي المعيار الأساسي لمعرفة مدى الاستقرار المالي وآفاق برامج الانفاق. الشكل التالي يوضح هذه المقارنة.

الشكل 09: الإيرادات خارج المحروقات كنسبة من الانفاق العام



المصدر: من اعداد الهاثان بالاعتماد على بيانات الخزينة العامة

الملاحظ من الشكل هو ضعف تغطية الإيرادات خارج المحروقات لتوجهات الانفاق العام، حيث أنها في أغلب سنوات الفترة المعنية كانت النسبة أقل من 50%، باستثناء سنتي 2017 و 2019، ومن ثم فالإيرادات المستقرة إلى حد بعيد لا تغطي سوى نصف الانفاق الأمر الذي يشير إلى هشاشة الموقف المالي للجزائر في حال تقلب أسعار النفط ومن ثم إيرادات المحروقات.

2.2 الرصيد الأساسي للميزانية المعدل دوريا

غالبًا ما يتم تعريف السياسة المالية في NRECS على أنها توسعية/انكماشية عندما يكون التغيير في الرصيد الأساسي غير النفطي (NHPB) سلبياً/إيجابياً. ومع ذلك، حتى بدون أي تدابير للسياسة المالية، فإن التغيير في NHPB سيكون تلقائياً سلبياً/إيجابياً عندما يكون التغيير في فجوة الناتج Output Gap سلبياً/إيجابياً، وذلك لأن الإيرادات غير النفطية أكثر حساسية من النفقات للتغيرات في فجوة الإنتاج: مع تغير فجوة الإنتاج، تتغير العديد من القواعد الضريبية (مثل الضرائب على الدخل والاستهلاك). لذلك يمكن تقسيم التغيرات في NHPB إلى تغييرات في الرصيد الأساسي غير النفطي الدوري Cyclical Non-Hydrocarbon Primary Balance و CNHPB والتغيرات في التوازن الأساسي غير النفطي المعدل دوريا Cyclical Adjusted Non-Hydrocarbon Primary Balance CANHPB وهذا التقسيم يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta NHPB = \Delta CNHPB + \Delta CANHPB$$

عادة ما يُعرف التغيير في الرصيد الأولي غير النفطي المعدل دورياً باسم الدفعة المالية Fiscal Impulse FIF و يسمى التغيير في الرصيد الأولي غير النفطي الدوري بالمتثبت التلقائي Automatic Stabilizer وهو التغيير الخارج عن سيطرة صانعي السياسة. في هذا الصدد يعاد تعريف السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط على أنها توسعية / انكماشية عندما يكون التغيير في CANHPB سلبياً / إيجابياً، حيث يركز هذا التعريف على التغيرات في السياسة المالية التي تخضع لسيطرة صانعي السياسات بشكل أكبر. ويأخذ هذا التعريف الشكل الرياضي التالي (Villafuerte & Lopez-Murphy, 2010):¹⁸

$$\text{Fiscal Impulse IF} = -(\text{CANHPB}_t - \text{CANHPB}_{t-1}) = -\Delta \text{CANHPB}$$

حيث أن السياسة المالية انكماشية لما: $\Delta \text{CANHPB} > 0$

و توسعية لما: $\Delta \text{CANHPB} < 0$ وبالنسبة لـ CANHPB فإنه يتم احتسابه بالصيغة التالية المقدمة من (Fedelino & al 2009):¹⁹

$$\text{capb} = r(1 - (\mathcal{E}_R - 1)\text{gap}) - g(1 - (\mathcal{E}_G - 1)\text{gap})$$

حيث :

capb : الرصيد الأساسي المعدل

r : الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

g : الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

Gap: يمثل فجوة الإنتاج

ε_R : مرونة الإيرادات بالنسبة لفجوة الإنتاج

ε_G : مرونة الانفاق بالنسبة لفجوة الإنتاج

و بأخذ عملية استبعاد قطاع المحروقات من الحساب بالنسبة للإيرادات والناتج المحلي الإجمالي تأخذ العبارة السابقة الصيغة التالية:

$$CANHPB = r(1 - (\varepsilon_R - 1)NHOG) - g(1 - (\varepsilon_G - 1)NHOG)$$

حيث:

NHOG يمثل فجوة الإنتاج خارج المحروقات Non-Hydrocarbon Output Gap

وفي ظل دراسة دولة نامية تعتمد في اقتصادها على المحروقات تفترض الدراسة أن مرونة الإيرادات $\varepsilon_R = 1$ والذي يعني أن الإيرادات مرتبطة تماما بالدورة الاقتصادية والذي يعني بدوره أنه تحدث تغيرات كبيرة في السياسة الضريبية. كذلك يفترض أن $\varepsilon_G = 0$ والذي يعني أن الانفاق غير مرتبط تماما بالدورة الاقتصادية مع العلم أن هذه الافتراضات تقوم على دراسات حاولت قياس هذه المرونات وتوصلت إلى نتائج قريبة²⁰ (Villafuerte & al, 2010)، ومن ثم تأخذ الصيغة الشكل التالي:

$$CANHPB = r - g(1 + NHOG)$$

و النتائج بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2000-2019 موضحة في الجدول التالي.

الجدول 01: التوازن الأساسي غير النفطي المعدل دوريا 2000-2019

2001	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
2002	77,99	102,5	83,88	62,25	74,4	114,14	95,8	45,19	-57,37	-52,17
2003	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
2004	-292	-238	60,34	76,58	41,54	149,24	85,37	-170,2	-151,6	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الطرق الحسابية الموضحة أعلاه و بيانات الخزينة العامة (الإيرادات و النفقات) و الديوان الوطني للإحصاء (الناتج المحلي الإجمالي)

مع العلم أن الانكماش و التوسع حسب هذه الطريقة يتمثل في عملية التغير التي تطرأ على الدفعات المالية من سنة لأخرى في مقابل الدورة الاقتصادية.

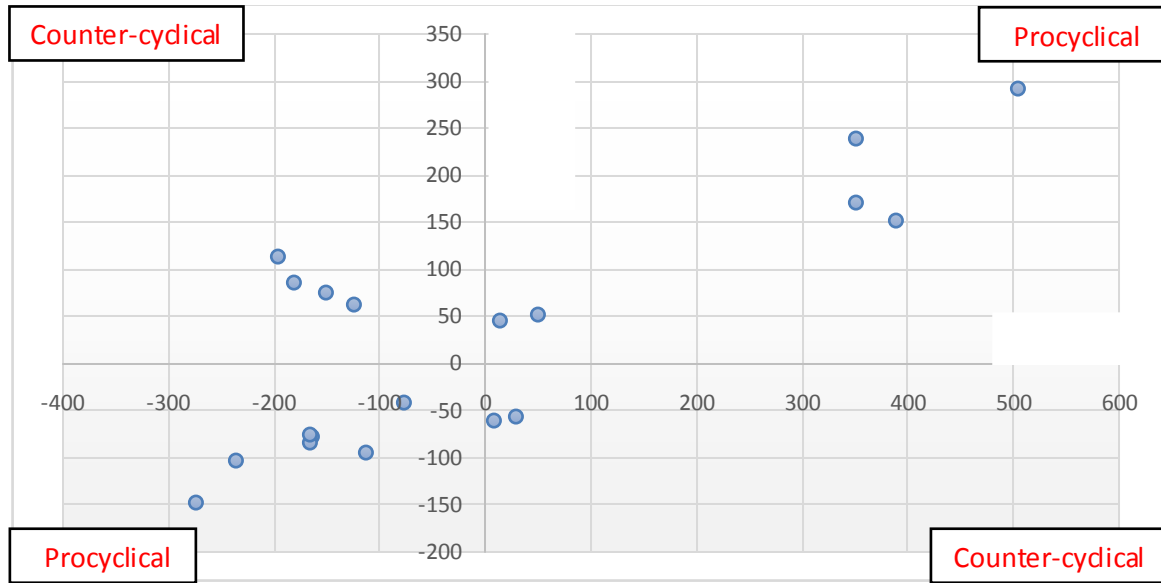
3. الدفعة المالية والدورة الاقتصادية

لتقييم ما إذا كانت السياسة المالية دورية أو معاكسة للدورات الاقتصادية، يفترض اختبار العلاقة بين التغيرات في NHOG والتغير في CANHPB. هذا الاختبار للتغيرات يضعنا في مواجهة أربع حالات ممكنة:

- 1) $\Delta \text{CANHPB} > 0$, $\Delta \text{NHOG} > 0$
- 2) $\Delta \text{CANHPB} < 0$, $\Delta \text{NHOG} < 0$
- 3) $\Delta \text{CANHPB} > 0$, $\Delta \text{NHOG} < 0$
- 4) $\Delta \text{CANHPB} < 0$, $\Delta \text{NHOG} > 0$

بالنسبة للحالتين الأولى والثانية نعتبر أن استجابة السياسة المالية معاكسة للدورة الاقتصادية، وفي الحالات الثالثة والرابعة نعتبر أن الاستجابة المالية تتسم بالدورية. الشكل التالي يوضح هذه العلاقة بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2000-2019.

الشكل 10: الاستجابة الدورية للسياسة المالية 2000-2019



المصدر: من إعداد الهاحطان باستخدام منهجية Fedellino & al 2009

باستخدام المنهجية الموضحة أعلاه يلاحظ أن السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 قد اتسمت في معظمها بالدورية، وذلك باستثناء السنوات 2004، 2005، 2006، 2009، 2013، و 2017 والتي عرفت استجابات مالية /معاكسة للدورات الاقتصادية. هناك العديد من الملاحظات التي يمكن استخراجها

من الجدول الذي يوضح الوصف المفصل للاستجابة المالية للجزائر من حيث التوجه التوسعي والانكماشية و كذلك من حيث الدورية.

- الفترة 2000-2003 : تميزت هذه الفترة باستجابة مالية انكماشية ودورية، حيث تزامنت مع فترة ركود في الدورة الاقتصادية، وحذر مالي من قبل صانعي السياسة ظهر على شكل سياسة انكماشية في ظل ارتفاع لأسعار المحروقات لم يبلغ بعد درجة الطفرة وكذلك في ظل البحث عن سبل تسديد مديونية كبيرة.
- الفترة 2004-2006 : اتسمت هذه الفترة باستجابة مالية توسعية معاكسة للدورة، حيث في ظل استمرار ركود الاقتصاد الحقيقي، استغل صانعو السياسة الاقتصادية طفرة الموارد النفطية في شكل سياسة مالية توسعية لإعادة انعاش الاقتصاد الحقيقي والتخفيف من حدة الركود الاقتصادي.
- الفترة 2007-2008: هذه الفترة عرفت تذبذبا من جانب الدورة الاقتصادية حيث وصلت الدورة الاقتصادية لذروة الركود سنة 2007 و انطلاقا من سنة 2008 تم تسجيل فجوة ناتج إيجابية، وفي خضم هذه التحولات سجلت السياسة المالية حالة انكماشية وهو الأمر الذي يمكن تفسيره في عدم قدرة الأجهزة الإدارية للدولة في تنفيذ التوسع المالي المبرمج وهذا بالنسبة لسنة 2007 وقد تم تسجيل عكسه سنة 2008.

الجدول 02: استجابة السياسة المالية 2000-2019

السنة	FI	DNHOG	(FI/DNHOG) درجة الدورية	استجابة السياسة المالية
2001-2000	-77,7614707	-164,52	0,472656642	انكماشية و دورية
2002-2001	-102,849366	-236,69	0,434531947	انكماشية و دورية
2003-2002	-83,8108638	-166,85	0,502312639	انكماشية و دورية
2004-2003	62,2275991	-124,96	-0,497980146	توسعية و معاكسة للدورة
2005-2004	74,5506	-152,3	-0,489498358	توسعية و معاكسة للدورة
2006-2005	114,125317	-197,93	-0,576594336	توسعية و معاكسة للدورة
2007-2006	-95,8475478	-113,04	0,847908243	انكماشية و دورية
2008-2007	45,0086489	13,32	3,379027692	توسعية و دورية
2009-2008	-57,4729318	29,15	-1,971627162	انكماشية و معاكسة للدورة
2010-2009	52,3479532	48,31	1,083584211	توسعية و دورية
2011-2010	291,642313	504,16	0,578471742	توسعية و دورية
2012-2011	238,605465	350,3	0,68114606	توسعية و دورية
2013-2012	-60,3274788	7,97	-7,569319796	انكماشية و معاكسة للدورة
2014-2013	-76,4235188	-167,7	0,455715675	انكماشية و دورية
2015-2014	-41,7768474	-77,42	0,539613115	انكماشية و دورية
2016-2015	-148,907244	-274,38	0,542704437	انكماشية و دورية
2017-2016	85,7364795	-182,75	-0,469146263	توسعية و معاكسة للدورة
2018-2017	170,297342	351,12	0,485011797	توسعية و دورية

2019-2018	151,849744	387,42	0,391951226	توسعية و دورية
-----------	------------	--------	-------------	----------------

المصدر: من اعداد الباحثان

- سنة 2009: سجلت هذه السنة استجابة مالية انكماشية معاكسة للدورة، حيث ظل اتجاه الدورة الاقتصادية نحو الذروة مثل الموقف المالي ارتدادا للصدمة التي أصابت أسواق النفط سنة 2008، مما عجل باتخاذ سياسة مالية انكماشية سرعان ما تم التخلي عنها في السنوات اللاحقة بفعل انتعاش أسعار النفط.

- الفترة 2010-2012: سجلت هذه السنوات استجابة مالية توسعية و دورية تميزت بمستويات عالية من الانفاق في ظل توجه للاقتصاد الحقيقي نحو الذروة.

- سنة 2013: في هذه السنة و التي مثلت ذروة الدورة الاقتصادية تم تسجيل سياسة مالية انكماشية وذلك على غير المتوقع، وتعتبر الاستجابة المالية في هذه السنة هي الأقوى بالمقارنة مع جميع سنوات فترة الدراسة، حيث بلغت حوالي -7.57.

- الفترة 2014-2016: هذه الفترة و التي تزامنت مع الصدمة البترولية تم تسجيل استجابة مالية انكماشية و دورية، حيث في ظل تسجيل فجوات الناتج تراجعاً تزامنت مع سياسات مالية تقشفية الناتجة عن تراجع أسعار النفط.

- سنة 2017: في ظل الركود الاقتصادي الذي انطلق سنة 2013 و مع الانتعاش النسبي لأسعار النفط سجلت السياسة المالية استجابة توسعية معاكسة للدورة الاقتصادية.

- الفترة 2018-2019: في هذه الفترة ومع التحول الدوري نحو الازدهار سجلت السياسة المالية استجابة توسعية و دورية، ويعزى التوسع المالي في هذه الفترة إلى الانتعاش النسبي في أسعار النفط وكذلك لجوء صانعي السياسة المالية إلى مصادر التمويل غير التقليدي و الذي يقصد به طبع النقود.

III نتائج الدراسة

إن الافتراض الأساسي الذي تم السعي إلى تحليله في هذه الدراسة، هو أن السياسة المالية تتسم بالدورية في ظل ارتباط الإيرادات العامة بإيرادات القطاع النفطي، والافتراض المكمل يتمثل في أن توجه صانعي السياسة هو توسعي في الأساس. و من ثم فالتحليل يأخذ بتطورات السوق العالمي للنفط كمتغير محوري في تفسير توجهات صانعي القرار والسلوك المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. إن تقييم العلاقة بين الموقف المالي و الدورة الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات عوائد النفط وبناء على المنهجية الموضحة أعلاه قد قدم بعض الأدلة على دورية السياسة المالية في معظم الفترة المعنية. فلولا الفوائض المالية الضخمة المتأتية من الطفرة النفطية لما أمكن للجزائر اتباع تلك السياسات المالية التوسعية، إلا أنه بأخذ تغيرات كل سنة على حدا تظهر السياسة المالية معاكسة للدورة في بعض السنوات وشبه محايدة في بعض السنوات، وهذا ما يجد تفسيره في النقاط التالية:

- لجأت الحكومات المتعاقبة إلى مبدأ الحذر وعدم التوسع السريع في الانفاق العام حتى في ظل طفرة العوائد وذلك خوفاً من تقلب الأسواق والذي ظهر على شكل سياسات انكماشية في فترات ازدهار اقتصادي.

- إن الحكومات المتعاقبة عملت على ادخار جزء من العوائد مما سمح لها بتفادي التحول السريع من السياسة التوسعية إلى السياسة الانكماشية، بل كان يتم الترقب أولاً أملاً في انتعاش الأسعار من جديد.
- هناك ضعف من قبل الحكومات في استخدام الموارد المخصصة في قوانين المالية مما أظهر أن السياسة المالية انكماشية في ظل ذروة الدورة الاقتصادية.
- كان هناك سياسات دورية وتوسعية في ظل ضعف عوائد النفط وذلك بالنظر إلى اللجوء إلى مصادر أخرى للتمويل.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن مدخرات العوائد النفطية سمحت بهامش من المناورة لصانعي السياسة في عدم اتخاذ إجراءات قاسية ومفاجئة، وهو ما سمح بتقليص فجوات الناتج ومن ثم الدورة الاقتصادية، إلا أن هذا الهامش لن يتجاوز أثره المدى القصير، فعلى المدى الطويل ستكون الجزائر في مواجهة حتمية خلق مصادر جديدة للإيرادات أو اتخاذ إجراءات مالية قاسية يتعدى أثرها البعد الاجتماعي إلى آثار سلبية على الاستقرار الكلي والاقتصاد الحقيقي.

VI خاتمة

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على النقاش النظري حول دورية السياسة المالية، حيث خلص إلى أنها من الإشكالات الرئيسية التي تواجه صانعي السياسة، وذلك بالنظر إلى أن التوسع في الإنفاق خلال فترات طفرة العوائد يفرض على الحكومات التوجه نحو خفض الإنفاق ورفع الضرائب لتعويض انخفاض العوائد وهو ما يجد تفسيره في ضعف الهياكل المؤسسية والسياسية وانتشار "أثر الشره" في ظل تنافس مجموعات المصالح، وبالنسبة للدول النفطية وبالإضافة إلى العوامل السابقة نجد ارتباط الإيرادات العامة بعوائد النفط.

إن التحليل الكمي للاستجابة الدورية للسياسة المالية بالنسبة للجزائر، بين أنها تتسم بدورية على العموم، حيث أنه يتم الرفع من حجم الإنفاق في فترات الطفرة وخفضها بشدة في فترات تراجع العوائد، وهو ما يشير على ضعف الإطار المؤسسي والسياسي، وعجز صانعي القرار في الجزائر عن استغلال فترة الازدهار لوضع أسس لسياسة مالية مستدامة تضمن حد أدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

- ¹Gavin, Michael, Perotti, Roberto, 1997 : « Fiscal policy in Latin America ». NBER Macroeconomics, Annual 1997 Volume 12.
- ²Talvi, Ernesto, and Carlos A. Végh (2005). "Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in developing Countries." Journal of Development Economics, P 78.
- ³Javier Arze del Granado, Sanjeev Gupta, and Alejandro Hajdenberg, 2010 : « Is Social Spending Procyclical? » IMF Working Paper N 10/234, International Monetary Fund, Washington, DC, P 14.
- ⁴Jeffrey A. Frankel , Carlos A. Vegh , Guillermo Vuletin, 2013 : « On graduation from fiscal procyclicality », Journal of Development Economics N 100 /2013. P 32
- ⁵Balázs Égert, 2014: « FISCAL POLICY REACTION TO THE CYCLE IN THE OECD: PRO - OR COUNTER- CYCLICAL? », La revue « Mondes en développement » Vol.42-2014/3-n°167, P 35.
- ⁶Carlos A. Vegh & Guillermo Vuletin 2012 : « HOW IS TAX POLICY CONDUCTED OVER THE BUSINESS CYCLE? » NBER WORKING PAPER SERIES N 17753, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge, P 25.
- ⁷Carlos A. Vegh & Guillermo Vuletin 2012 : Op Cit 26.
- ⁸Aasim M. Husain, Kamilya Tazhibayeva, and Anna Ter-Martirosyan 2008 : « Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries », IMF Working Paper N 08/253, International Monetary Fund, Washington, DC, P 3.
- ⁹Alfredo Baldini 2005, « Fiscal Policy and Business Cycles in an Oil-Producing Economy: The Case of Venezuela, IMF Working Paper N 05/237 , International Monetary Fund, Washington, DC, P 6 .
- ¹⁰Alfredo Baldini 2005, Op Cit, P 7
- ¹¹Nese Erbil 2011, « Is Fiscal Policy Procyclical in Developing Oil-Producing Countries? », IMF Working Paper N 11/171, International Monetary Fund, Washington, DC, P 3
- ¹²حسب الدراسة هي: الجزائر، أذربيجان، التشاد، الإكوادور، إيران، السودان، فيتنام، اليمن، أنجولا، الكامرون، الكونغو، إندونيسيا، نيجيريا، و سوريا.
- ¹³حسب الدراسة تشمل هذه الدول: الغابون، كازاخستان، ليبيا، المكسيك، روسيا، وفنزويلا .
- ¹⁴تشمل: البحرين، بروناي، غينيا الإستوائية، الكويت، قطر، ترينداد و توباغو، الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية.
- ¹⁵Cyrus Mutuku, 2015 : « Assessing Fiscal Policy Cyclicalities and sustainability : A Fiscal Reaction Function for Kenya », Journal of Economics Library, Volume 2, P179.
- ¹⁶Mauricio Villafuerte, Pablo Lopez-Murphy, Rolando Ossowski, 2010 : « Riding the Roller Coaster: Fiscal Policies of Nonrenewable Resource Exporters in Latin America and the Caribbean » IMF Working Paper N 10/251, International Monetary Fund, Washington DC.
- ¹⁷Vladkova-Hollar, Ivanna and Jeromin Zettelmeyer, 2008, "Fiscal Positions in Latin America: Have They Really Improved?" IMF Working Paper 08/137 (Washington: International Monetary Fund).
- ¹⁸Mauricio Villafuerte and Pablo Lopez-Murphy, 2010 : « Fiscal Policy in Oil Producing Countries During the Recent Oil Price Cycle » IMF Working Paper 10/28, International Monetary Fund, Washington DC, P -
- ¹⁹Annalisa Fedelino, Anna Ivanova, and Mark Horton, 2009 : « Computing Cyclically Adjusted Balances and Automatic Stabilizers », IMF Technical Notes and Manuals 09/05, Washington DC, P 4
- ²⁰Mauricio Villafuerte, Pablo Lopez-Murphy, Rolando Ossowski, 2010 : Op Cit, P 12